

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون



الجلسة ٧٩٠٣

الثلاثاء، ٢١ آذار/مارس ٢٠١٧، الساعة ١١/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد رايكروفت	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيتشوف
	إثيوبيا	السيد أليمو
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد فيتريكو
	إيطاليا	السيد لامبيري
	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	السيد فيرنانديز ريفولو
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيد فافيركا
	الصين	السيد جانغ ديانين
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	مصر	السيد أبو العطا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد سيسن
	اليابان	السيد ييشو

جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2017/206)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التوصيات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1707324 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١١/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة

لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

(S/2017/206)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وبالنيابة عن المجلس، أرحب بسعادة السيد ليونار شي أوكيتوندو، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتكامل الإقليمي في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو، إلى المشاركة في هذه الجلسة مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم: السيد مامان صديكو، الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ والأسقف مارسيل أوتيمي، رئيس المؤتمر الأسقي الوطني للكونغو؛ والسيدة ماري مادلين كالالا، ممثلة شبكة القضية المشتركة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/206، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

أعطي الكلمة الآن للسيد صديكو.

السيد صديكو (تكلم بالفرنسية): أشكركم سيدي الرئيس، على الفرصة التي أتاحتموها لي لكي أتكلم أمام مجلس الأمن اليوم عن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وكما أكد تقرير الأمين العام (S/2017/206) المؤرخ ١٠ آذار/مارس عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2017/206)، فإن الحالة السياسية والأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية قد شهدت تغيرات عميقة خلال الأشهر الماضية، مما يتطلب تعديل أولويات البعثة ونهجها.

إن التنفيذ الكامل للاتفاق السياسي المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، الذي يهدف للطريق بوضوح طريقة ممكنة لإجراء الانتخابات، يتطلب الدعم الكامل للأمم المتحدة.

وسيتعين إزالة بعض العوائق. ولدى الأغلبية الحاكمة والتجمع آراء متعارضة بشأن كيفية تعيين رئيس الوزراء، فضلا عن توزيع الأدوار الرئيسية في وزارات الخارجية والشؤون الداخلية والدفاع والعدل في الحكومة الانتقالية التي سيتم تشكيلها. والدور الذي يمكن أن يؤديه المؤتمر الوطني الأسقي للكونغو في وضع الصيغة النهائية للأحكام الخاصة هو أيضا مصدر للخلاف.

وكان لوفاة إتيان تشيسيكيدى أثر كبير على العملية السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مما أدى إلى المزيد من التأخير في وضع الأحكام الخاصة، وتعيين رئيس الوزراء، والتوصل إلى اتفاق وطني ولجنة لرصد العملية الانتخابية.

وما دام الحوار السياسي يواجه طريقا مسدودا، فهناك خطر زيادة التوترات. وفي شهر شباط/فبراير، تعرضت بعض المعاهد الدينية، والأبرشيات التابعة للكنيسة الكاثوليكية في كانانغا وكاساي وكينشاسا ولوبومباشي في كاتانغا للهجوم،

العرقية في المناطق التي تأثرت بالفعل بالصراع المسلح، مثل كيفو، وتانغانیکا، ومقاطعات كاساي الثالث، ولومامي، وكونغو الوسطى. وازداد أيضا نشاط الجماعات المسلحة في الشرق، ولا سيما في الآونة الأخيرة مع عودة عناصر سابقة من حركة ٢٣ مارس.

وساعد قيام القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة، بعمليات منسقة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ضد الجماعات المسلحة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية على مواصلة الضغط العسكري على القوات الديمقراطية المتحالفة، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وقوة المقاومة الوطنية في إيتوري، مما أدى إلى تعطيل أنشطتها. كما شاركت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في اتخاذ إجراءات ضد الأعضاء السابقين في حركة ٢٣ مارس، الذين تسللوا مؤخرا إلى أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وقد فاقمت الحالة السياسية غير المستقرة عودة أعمال العنف في بعض المناطق في باقي أنحاء البلد، فضلا عن التلاعب بالمظالم لأغراض سياسية، وتقديم بعض الأطراف الفاعلة السياسية الدعم لبعض الميليشيات المسلحة.

وتشير زيادة استخدام ميليشيات الدفاع عن النفس التي تعمل على أسس عرقية إلى تنامي الشعور بانعدام الأمن وعدم اليقين. كما أن خطر اندلاع العنف الانتخابي لا يزال كبيرا، لا سيما في المناطق الحضرية. ومن المرجح أن تزداد إمكانية اندلاع أعمال العنف كلما طال توقف تنفيذ الاتفاق المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر، الأمر الذي سيُطيل أمد حالة عدم اليقين السياسي الحالية.

وقد اتسم انتشار العنف بزيادة كبيرة في انتهاكات حقوق الإنسان. وشهد عام ٢٠١٦ زيادة قدرها ٣٠ في المائة في انتهاكات حقوق الإنسان مقارنة بعام ٢٠١٥، مع توثيق بعثة

ويرجع ذلك على الأرجح إلى تزايد الإحباط لدى فئات معينة من السكان بسبب توقف العملية السياسية.

ومع ذلك، أود أن أشير إلى أن الحالة تبدو في الأيام القليلة الماضية وكأنها تمضي في الاتجاه الصحيح. إن تعيين نائب الأمين العام للاتحاد من أجل الديمقراطية والتنمية الاجتماعية، فيليكس تشيسيكيدى، رئيسا للتجمع، وبيير لومبي، ممثل مجموعة تحالف السبعة المعارض، رئيسا لمجلس حكماء التجمع قد أدى إلى استئناف المفاوضات بشأن الأحكام الخاصة التي عقدت تحت رعاية البعثة في ١٦ آذار/مارس. وبالإضافة إلى ذلك، دعا رئيسا مجلسي البرلمان إلى عملية انتخابية لا رجعة فيها وذات مصداقية، وأعربا عن تأييدهما للجهود التي يبذلها المجلس.

وعلى الرغم من التأخير الحاصل في العملية السياسية، أحرز تقدم كبير في استكمال سجل الناخبين. وتم حتى الآن، تسجيل أكثر من ١٩ مليون ناخب، وستبدأ عملية التسجيل في منطقتي التسجيل المتبقيتين.

وسوف ينتهي الدعم اللوجستي والتقني الذي تقدمه البعثة لعملية التسجيل في نهاية هذا الشهر. وفي ذلك الوقت، ستكون البعثة قد نقلت حوالي ٣٠٠٠ طن من مواد التسجيل عن طريق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وإذا ما أذن مجلس الأمن بذلك، فإن البعثة مستعدة لتقديم الدعم التقني واللوجستي للعملية الانتخابية على نحو يتجاوز استكمال سجل الناخبين. (تكلم بالإنكليزية)

ويظل تدهور الحالة الأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية مصدر قلق بالغ. وكما ذكر في تقرير الأمين العام، لم تعد أعمال العنف والتهديدات التي يتعرض لها المدنيون تتركز في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية وحده، حيث انتشرت أعمال العنف في المجتمعات المحلية، والاشتباكات

وتتقرن تلك التطورات بتدهور الحالة الإنسانية بسبب تزايد حدة العنف. وبلغ عدد من شردوا قسراً ما مجموعه ٢,٢ مليون شخص. وفي مقاطعة تنجانيقا وحدها، تسبب انتشار العنف في تشرد ١٠٢ ٠٠٠ شخص في الربع الأخير من عام ٢٠١٦، في حين أدى العنف في كاساي إلى تشريد نحو ٢٢٥ ٠٠٠ شخص بنهاية كانون الثاني/يناير من هذا العام.

وتم تمويل ما يزيد قليلاً عن ٦٠ في المائة من خطة الاستجابة الاستراتيجية لعام ٢٠١٦، مما يشكل ضغطاً على المجتمع الإنساني للاستجابة لعمليات التشريد الجديدة. وفي الوقت نفسه، يواصل اللاجئين من جنوب السودان العبور إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتسجيل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ٢٨٠٠٠ لاجئ في المناطق القريبة من الحدود في كانون الثاني/يناير من هذا العام.

وكما أبرز تقرير الأمين العام، يقدم الاتفاق المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر مسارا واضحا نحو إجراء الانتخابات وتمهيدا لانسحاب البعثة من البلد وخروجها. وبالتالي سيكون الهدف الاستراتيجي الرئيسي للبعثة خلال الأشهر القادمة هو دعم تهيئة بيئة مواتية تفضي إلى إجراء انتخابات سلمية وموثوقة وشاملة في الوقت المناسب، وفقا لأحكام الاتفاق. وعليه، قامت البعثة بإدخال تعديلات على وضعها وعملياتها. وستواصل البعثة الاضطلاع بهذه التعديلات حسب الاقتضاء في الأشهر المقبلة لكفالة أن تتمكن من استخدام طائفة كاملة من الأدوات والموارد تحت تصرفها لدعم العملية السياسية والانتخابية، والإسهام في حماية المدنيين والمساعدة في جهود تحقيق الاستقرار.

وقدمت البعثة دعمها الكامل لجهود الحوار التي يقودها المؤتمر الأسقي وفي تحديث سجل الناجين. وقد عززت وجودها المدني والعسكري، والعمليات في مجالات

منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية لـ ٥١٩٠ انتهاكا لحقوق الإنسان في مختلف أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكان الموظفون الحكوميون مسؤولين عن ٦٤ في المائة من تلك الانتهاكات، وكانت الجماعات المسلحة مسؤولة عن الـ ٣٦ في المائة المتبقية. ويساورني القلق بوجه خاص إزاء التقارير المتعلقة بالاستخدام المفرط للقوة وانتهاكات حقوق الإنسان ووجود مقابر جماعية في مقاطعات كاساي. وقد شجعت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على إجراء تحقيقات شاملة وكفالة تقديم مرتكبي هذه الأعمال إلى العدالة. والبعثة بالطبع على استعداد لتقديم دعمها الكامل لإجراء تلك التحقيقات.

وأود أن أؤكد مرة أخرى أن ما من شيء عدا الحلول السياسية يمكنه معالجة ووقف ارتفاع مستويات العنف التي تشهدها الآن جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا تزال البعثة، من جانبنا، منخرطة تماما في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها وتوفير الحيز السياسي، وتشارك بقوة السلطات المعنية على أساس منتظم لكفالة محاسبة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان عن أفعالهم وتقديمهم إلى العدالة. كما أن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية تطبق بشكل صارم سياسة الأمم المتحدة لبذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان لكافة أشكال الدعم المقدمة إلى كافة الجهات الحكومية الأمنية في تنفيذ ولايتها.

ويساورني أيضا بالغ القلق إزاء تدهور الحالة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. إن استمرار انخفاض قيمة الفرنك الكونغولي، الذي فقد أكثر من ٣٠ في المائة من قيمته العام الماضي، ونقص احتياطي العملات الأجنبية والعجز المالي يؤثر تأثيرا متزايدا على سبل عيش المواطنين الكونغوليين، وسيستمر الحال كذلك في الأشهر المقبلة.

على دعوتنا إلى تقديم إحاطة إعلامية لأعضاء المجلس بشأن الحالة السياسية والاجتماعية والأمنية والاقتصادية السائدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة التي تسبق تحديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة للإشادة بالدعم المستمر الذي تقدمه الأمم المتحدة لصون السلام وتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتحقيقاً لتلك الغاية، يدعو القرار ٢٢٧٧ (٢٠١٦) الجهات الفاعلة السياسية والاجتماعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى الانخراط في حوار سياسي مفتوح وشامل بشأن إجراء الانتخابات الرئاسية وفقاً للدستور. وقد أفضى هذا الحوار الذي يتألف من مرحلتين، والذي أجراه رئيس الجمهورية، إلى إبرام الاتفاق السياسي الشامل والجامع الموقع في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ في المركز الأسقي في كينشاسا، والمؤتمر الأسقي الوطني للكونغو بحث بقوة على تنفيذه السريع والكامل.

وفيما يتعلق بالحالة الاجتماعية والسياسية، فإن جمهورية الكونغو الديمقراطية حالياً في خضم أزمة اجتماعية وسياسية وأمنية واقتصادية لها أبعاد مقلقة بشكل متزايد. إن جميع الهيئات المنتخبة في جمهورية الكونغو الديمقراطية قد تجاوزت ولايتها، وهي المرة الأولى في تاريخ بلدنا منذ استقلاله.

وحيث أن واضعي الدستور لم يذكروا شيئاً في هذه الحالة الراهنة، فإن الاتفاق السياسي الشامل الموقع في مركز كينشاسا هو خارطة الطريق الوحيدة التي يمكن أن تنقذ البلد من أزمتة المؤسسة الراهنة. وللأسف واجهت الأحكام الخاصة بتنفيذ الاتفاق صعوبات في إبرامها. وبينما يتقرب السكان الانتخابات، فإن الحالة السياسية الراهنة التي جاءت نتيجة تعنت المفاوضين بشأن نقاط الاختلاف المتبقية والتي ظلت بسبب المغالطات السياسية وغياب الإرادة السياسية

اهتمام جديدة بعيداً عن الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما كاساي وتنجانيقا. كما بدأنا عملية تحويل المهام الرئيسية من غوما إلى كينشاسا بغية تعزيز مقر البعثة. وقد طلبت مراجعة استراتيجية البعثة لحماية المدنيين لمواجهة تهديد الجماعات المسلحة للسكان المدنيين.

كما يحدد تقرير الأمين العام مجموعة من التدابير الرامية إلى تعزيز قدرات قوة البعثة لدعم تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبعثة في السياق الأمني الحالي من خلال اتخاذ وضعية أكثر مرونة ورشاقة وقدرة على التنقل. وقد أوصى الأمين العام بنشر وحدتين إضافيتين من وحدات الشرطة المشكلة لمساعدة السلطات الكونغولية على التصدي للتهديد المحتمل لاندلاع العنف في أعقاب الانتخابات والعنف بدوافع سياسية في المراكز الحضرية الرئيسية التي لا توجد فيها الشرطة أو وحدة الشرطة المشكلة.

إن المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ الاتفاق تقع على عاتق الأطراف الموقعة عليه وستتطلب نفس المستوى من الالتزام والحلول التوفيقية التي أدت إلى التوقيع في ٣١ كانون الأول/ديسمبر. وستواصل البعثة تقديم الدعم لتنفيذ الاتفاق وكذلك دعم الجهود المبذولة للتصدي للأخطار المتزايدة التي يواجهها السكان المدنيون خلال الفترة الانتقالية.

أشكركم مرة أخرى، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إعلامية للمجلس اليوم. وأطلع إلى المناقشات اللاحقة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد صديقو على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للأسقف أوتيمي.

الأسقف أوتيمي (تكلم بالإنكليزية): يود المؤتمر الأسقي الوطني للكونغو أن يتقدم بخالص الشكر لرئيس مجلس الأمن

عشية رأس السنة الجديدة المبرم عام ٢٠١٦. ونحن نشجب التهديدات البدنية واللفظية التي وجهت إلى رجال الدين في عدد من الأبرشيات، حيث تلقى بعض الأساقفة تهديدات هاتفية من متمردين. وقد هوجمت بعض مباني الكنيسة، بما في ذلك الأديرة ومساكن الكهنة، وتعرضت للنهب والحرق.

أما بخصوص الاقتصاد، فإن الأزمة الاجتماعية والسياسية التي تتفاقم بسبب انعدام الأمن في جميع أنحاء البلد، ليست جيدة بالنسبة للحالة الاقتصادية للبلد. فقيمة الفرنك الكونغولي تنخفض يوميا مقابل العملات الأجنبية. والعديد من الشركات العامة والخاصة معطلة، والسكان هم أول الضحايا، لأن قدرتهم الشرائية لا تكفي لتلبية احتياجاتهم الأساسية.

ما الذي يريده المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو من مجلس الأمن؟ إن استمرت هذه الأزمة، فإنها قد تجعل اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر متقدما، وتأجيل الانتخابات المقرر إجراؤها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، بل حتى الدعوة إلى إجراء استفتاء أو تعديل للدستور. وفي هذا الصدد، وفي أعقاب الاجتماع الاستثنائي لجمعية الأساقفة من ٢٠ إلى ٢٥ شباط/فبراير، ناشد المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو شعب الكونغو في خطاب معنون "قل لا للجمود". ونعتقد أن الطريقة الوحيدة للسيطرة على الأزمة هي من خلال التنفيذ الشامل للاتفاق الذي تم توقيعه عشية السنة الجديدة وتشكيل حكومة وطنية تمتلك شرعية كافية، وكذلك تحظى بثقة الشعب الكونغولي، لتمكينها من تنظيم الانتخابات وضمان نقل السلطة الديمقراطية.

وبناء على ذلك، يوصي المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو، أولا، بأن يقدم مجلس الأمن الدعم السياسي والدبلوماسي والقانوني لاتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر على الصعيد الدولي، بوصفه خارطة الطريق الواقعية الوحيدة التي تمكن جمهورية الكونغو الديمقراطية من الخروج من الأزمة. ثانيا،

الحقيقية، تنطوي على خطر تأجيل تنفيذ الاتفاق المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر إلى أجل مسمى. وتجدد الإشارة أيضا إلى التأخيرات في تنفيذ التدابير الرامية إلى تخفيف حدة التوترات السياسية في البلد.

إن الحالة الأمنية، التي تتسم بالاشتباكات الدموية وانتهاكات حقوق الإنسان، لا تزال مصدر قلق لجزء كبير من البلد، ولا سيما مقاطعات كاساي، حيث يخرج التمرد ضد السلطات المركزية الذي تشنه قوات الميليشيات يقودها الرئيس كاموينا نسابو عن نطاق السيطرة. ونحن ندين وقوع مئات القتلى، واستغلال القصر، الذين يتعرضون للإيذاء مرتين - بتجنيد الميليشيات وأعمال القمع غير المتناسبة التي تضطلع بها الشرطة - والانقطاع عن التعليم، وندرة المساعدات الإنسانية، وخطر المجاعة الوشيكة ووجود المقابر الجماعية.

بل إن هناك حديثا عن مقابر جماعية. وفي نفس المنطقة، تم اختطاف خبريين من خبراء الأمم المتحدة، وكذلك مترجم شفوي وثلاثة سائقي دراجات نارية بالأجرة. ويعمل جيش الرب للمقاومة في أقصى الشمال، إلى جانب جماعة أمبورورو، بهدف إثارة البؤس بين السكان المحليين. وفي كيفو الشمالية، لا سيما في إقليمي بيرى ولوبورو، لا تزال سلسلة المذابح التي يتعرض لها السكان مستمرة. وفي تانغانیکا، لا تزال الاشتباكات المميتة مستمرة بين قبيلتي البانتو والتوا، مما أدى إلى التشريد القسري للأسر. وهناك توترات مستمرة في وسط الكونغو وفي كينشاسا، التي شهدت مواجهات قاتلة يومي ١٩ و ٢٠ أيلول/سبتمبر ويومي ١٩ و ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

وأود أن أشير إلى أن الكنيسة الكاثوليكية هي أيضا ضحية لهذه الحالة المتوترة وغير الآمنة. وقد جرى استهدافها في جميع أنحاء البلد من قبل السفاحين والمتمردين الذين يتهمونها بأنها لا تقوم بما يكفي لتمكين السلطات من تنفيذ اتفاق

ما كنا جميعا نتطلع إليه بشغف. وأنا هنا مرة أخرى اليوم، ضد جميع التوقعات، وأمام فرصة أخرى لمخاطبة مجلس الأمن بشأن موضوع الحالة الاجتماعية والسياسية في بلدي المحبوب، وهذا أمر يشرفني وأنا في غاية الامتنان.

ولئن كان المستقبل آنذاك مشرقا، فإننا اليوم مضطرون للاعتراف بأن جهودنا الرامية إلى تحقيق التماسك الوطني قد سحقت، وأن مسألة الأطفال الجنود مدرجة في جدول الأعمال مرة أخرى. ومنذ الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١١، وفي أعقاب عدم إجراء الانتخابات التي كان من المفترض أن تنقل السلطة بموجبها عام ٢٠١٦، فإننا غارقون في برائن أزمة حادة ترتبط بشرعية مؤسساتنا. ومنذ ذلك الوقت، علينا التصدي لظهور حركات تمرد جديدة مثل ميليشيات كاموينا نسابو في مقاطعة كاساي الوسطى وبوندو ديا كونغو في مقاطعة وسط الكونغو، والقتال بين طائفتي التوا والبانغو في تانغانيكا. ونشهد أيضا إعادة تشكيل حركة ٢٣ مارس؛ وتجدد الإجرام البسيط؛ وركود القطاع الاقتصادي وما يقترن بذلك من بطالة؛ وتسارع انخفاض قيمة العملة، مما يتسبب في خفض القوة الشرائية ويجعل الحياة أكثر خطورة؛ والفساد وانتهاكات حقوق الإنسان والقيود المفروضة على الحريات الأساسية مثل الحق في الاحتجاج السلمي - على سبيل المثال، تجري مواجهة الشباب لأهم يطالبون ببيئة أسلم - والعقبات التي تحول دون حصول الناس على الاحتياجات الاجتماعية الأساسية؛ وتدهور الهياكل الأساسية وما إلى ذلك. وبوسعنا تلخيص الأمر بالقول أن لدينا دولة فاشلة. ولم يعد مواطنونا يثقون بمؤسساتهم.

هل من داع كي أذكر المجلس بأن من المعروف جيدا أن النساء والشيوخ والأطفال هم أول الضحايا في هذه الحالات؟ كم مرة تكلمنا في هذه القاعة بشأن العنف الجنسي الذي تتعرض له النساء في بلدي، وبشأن الظروف المعيشية المروعة

نوصي بأن يدعم المجلس المؤسسات المنشأة على أساس الاتفاق. ثالثا، ينبغي للمجلس أن يجدد ولاية البعثة ويعززها بإعادة تفعيل لواء التدخل التابع لها من أجل كفالة أمن السكان المدنيين وتقديم الدعم اللوجستي للانتخابات المقبلة.

وفيما يتعلق بالمجتمع الدولي، ولا سيما الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، نوصي، أولا، بأن يقدموا دعما ماليا ولوجستيا كبيرا لتنظيم الانتخابات المقبلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ثانيا، نحن نحثهم على تقديم المساعدة الإنسانية لجميع ضحايا الفظائع التي ذكرتها. ثالثا، عليهم ممارسة الضغط على الأطراف السياسية والاجتماعية الفاعلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية للالتزام بالتنفيذ الفعال لاتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر. وأخيرا، ينبغي أن تتعاون مع السلطات الكونغولية في إجراء تحقيقات مستقلة وموضوعية تهدف إلى تحديد المسؤولين عن المذابح التي وقعت، خاصة في مقاطعات بيني وتنجانيقا وكاساي، وعن الاشتباكات الدموية في كينشاسا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر المونسنيور أوتيبي على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة كالالا.

السيدة كالالا (تكلمت بالفرنسية): كثيرا ما ينجى القدر في جعبته مفاجآت لنا. قبل ١١ عاما تقريبا، كنت هنا في هذه القاعة لمناقشة مشكلة الأطفال الجنود في جمهورية الكونغو الديمقراطية وكيفية إنهاؤها (انظر S/PV.5494). وأذكر أننا سعدنا برؤية تقدم تم إحرازه بشأن المشكلة، ولكننا نوهنا بأنه كان لا يزال يتعين إنهاؤها في صفوف الجماعات المسلحة التي كانت لا تزال نشطة في الجزء الشرقي من البلد. وكنت حينها وزيرة حقوق الإنسان باسم المجتمع المدني في الحكومة الانتقالية. وبالتحديد، في تموز/يوليه ٢٠٠٦، عشية إجراء بلدنا أول انتخابات حرة تنسم بالمصادقية والشفافية، وهو

الأسقفي الوطني للكونغو بغية الإسراع بتشكيل الحكومة، وفي المقام الأول، تشكيل مجلس وطني لمتابعة تنفيذ الاتفاق، وهو مؤسسة مكلفة بضمان الإعداد السليم للانتخابات والامتنال لخريطة الطريق. وينبغي أن يوضع في الاعتبار أن من شأن تلك الإجراءات أن تسهم في التنفيذ السريع لحل كونغولي محض للأزمة.

وأتناول الآن تحديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويرحب المجتمع المدني بأعمال البعثة الاجتماعية في جهود حفظ السلام وفي دعم العملية الانتخابية على السواء. ويتذكر الناس العمليات الناجحة التي اضطلعت بها البعثة بالاشتراك مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بغية مكافحة الجماعات المسلحة المختلفة، بما في ذلك حركة ٢٣ مارس. بيد أنه لا يمكن للناس تفسير الزيادة في عمليات القتل في شرق البلد، ولا سيما في بيني، حيث لا يمر أسبوع بدون الإبلاغ عن ارتكاب عمليات قتل قاسية لا يمكن تصورها. وما فتئ تعميم تلك الصور على شبكة الإنترنت يقابل باللامبالاة الكاملة من جانب المجتمع الدولي. ويبدو أن شعار "أنا بيني" لا يحظى بالقدر نفسه من الاهتمام الذي يناله شعار "أنا باريس" أو "أنا ميونيخ".

ولا يزال الشعب الكونغولي يشعر بالصدمة بسبب ذكريات الهجمات على القرى الواقعة بالقرب من مخيمات بعثة منظمة الأمم المتحدة، في حين لم تفعل البعثة شيئاً لحماية هذه القرى. وقيل لنا إن البعثة قوة لحفظ السلام لا يمكنها فرض السلام. فلنذهب لتوضيح ذلك للمواطنين البؤساء الذين يرون أن لدى البعثة الأسلحة ولا يتوقعون منها سوى تقديم الحماية لهم. وربما تعوزني اللباقة إذ أقول إن هذا الموقف يثير إشمئزاز كلا المجتمع المدني والسكان، وهو يشبه البعثة بقوة لإحصاء عدد القتلى. ولذلك السبب، وحتى فيما نرحب

التي يعيشها أطفالهن في الشوارع أو بشأن اتمامهن بممارسة السحر؟ لن أخوض ثانية في ذلك الأمر. بيد أنني يجب أن أشير إلى ضعف النظام القضائي الذي، على الرغم من بعض الجهود المبذولة، لم يتمكن من تقديم استجابة حقيقية لمطالب العدالة. وماذا يمكن أن يقال بشأن انخفاض معدل مشاركة المرأة في صنع القرار؟ وينبغي أن نتذكر أنه لم يكن بين الـ ٣٢ مشاركاً في اجتماعات المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو سوى ثلاث نساء - أقل من ١٠ في المائة، وهو المعدل في معظم مؤسسات البلد، في الوقت الذي ينص فيه دستورنا على تساوي الذكور والإناث.

وبغية التصدي لهذا الخلل في الدولة، برز الحوار السياسي بوصفه السبيل الوحيد للخروج من الأزمة، كما قال ببلاعة للتو المونسينيور أوتومي، رئيس المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو. وانطلاقاً من الإيمان الراسخ بواقع هذا الأمر، والإدراك بأن شعوبنا التي عانت طويلاً لم تعد مستعدة لقبول طريق الأسلحة، فقد شارك المجتمع المدني في المفاوضات السياسية تحت رعاية الاتحاد الأفريقي والمؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو، التي تم التوقيع على اتفاقها السياسي والشامل في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

وللأسف، وبعد ثلاثة أشهر، يبدو أن العملية قد توقفت. وتأخر التوقيع على الترتيبات الخاصة بتحديد طريقة تنفيذ الاتفاق. ولم تتمكن الجهات الفاعلة السياسية من الوفاء بالالتزامات التي قطعتها بحرية. وللأسف، فإن مرور كل يوم يؤخرنا كثيراً عن إمكانية إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية وانتخابات المقاطعات، المقرر عقدها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. فلم ينشر الجدول الزمني الانتخابي حتى الآن، ويشعر الشعب بالتوتر بشكل متزايد.

ولذلك السبب نعتقد أن من الأمور الملحة التعاون مع الاتحاد الأفريقي بغية زيادة دعم جهود الوساطة التي يبذلها المؤتمر

كلالا على إحاطاتيهما الإعلاميتين الهامتين. ونعرب أيضا عن امتناننا العميق للسيد مامان سيديكو، ولفرقة وأفراد بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية على العمل الذي يقومون به في ظروف بالغة التعقيد.

وأؤكد مجددا على التزام أوروغواي باستعادة الاستقرار والسلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ليس بوصفها عضوا منتخبا في مجلس الأمن فحسب بل أيضا باعتبارها أحد البلدان المساهمة باستمرار بقوات في بعثة منظمة الأمم المتحدة خلال السنوات الـ ١٦ الماضية.

إن الاتفاق السياسي الواسع والشامل الذي تم التوصل إليه في ٣١ كانون الأول/ديسمبر، بفضل دور الوساطة المهم للمؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو، يوفر مساراً عمليا لإجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية وشاملة للجميع - ومن ثم تمكين جمهورية الكونغو الديمقراطية من المضي قدما نحو مستقبل أكثر استقرارا. وبالرغم من ذلك، وبعد ثلاثة أشهر تقريبا من التوقيع على الاتفاق السياسي الجديد، لا يزال تنفيذ الاتفاق متعثرا بسبب الخلافات فيما بين الأطراف الموقعة عليه فيما يتعلق بتنفيذ الترتيبات الانتقالية.

وكما بين الأمين العام تقريره (S/2017/206)، فإن المهمة الأشد إلحاحا للأمم المتحدة تتمثل في التعاون الوثيق مع الشركاء الإقليميين والدوليين الرئيسيين على دعم تنفيذ الترتيبات الانتقالية المنصوص عليها في الاتفاق السياسي والإسهام فيهيئة بيئة مواتية لإجراء الانتخابات ونقل السلطة سلميا في أسرع وقت ممكن - في موعد أقصاه كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، عملا بالاتفاق.

وتشعر أوروغواي بالقلق حيال بعض الاتجاهات السلبية المستمرة في البلد لعدة أشهر حتى الآن. وأحد هذه الاتجاهات كون انعدام الأمن لم يعد يقتصر بالدرجة الأولى على شرق

بتجديد ولاية البعثة، فإن المجتمع المدني يناشد الأمم المتحدة تعزيز ولاية البعثة لتمكين الجنود من الاضطلاع بدور استباقي وراذع على نحو أكبر. فيجب عليهم منع وقوع الحوادث، وليس الاستسلام لها.

وبما أن الإفلات من العقاب يشجع على ارتكاب الجرائم، أود أن أثير القضية المؤلة المتعلقة بالأطفال الذين يولدون من صلب أفراد وحدات الأمم المتحدة ويهملون بعد الحمل بهم. كيف يمكن تعويض هؤلاء الأطفال الأبرياء عن ذلك الظلم؟ فالعديد منهم ينشأون وهم يعانون من العوز في غوما وكيسانغاني ومبانداكا أو في أماكن أخرى. وانضم العديد منهم إلى صفوف أطفال الشوارع، الذين نسميهم عصابات "الكولونا" أو الـ "شيغويز". وأعتقد أنه لن يكون من باب المغالاة أن يطلب من المجلس النظر في تلك المسألة والاستجابة بطريقة تعترف بالحالة وتوفر الرعاية لهؤلاء الأطفال - لأنه لا يمكن لمن ينبغي أن يحققوا الأمل أن يبعثوا بدلا من ذلك على اليأس. ونود أن نبقي جذوة الأمل حية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة كلالا على إحاطتها الإعلامية.

طلب ممثل أوروغواي أخذ الكلمة للإدلاء ببيان.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): طلب وفد بلدي أخذ الكلمة لأنه يعتقد أن الغرض من اجتماعات الإحاطة الإعلامية لمجلس الأمن هو بالتحديد - إطلاع الأعضاء على أعمال المجلس، وفي الوقت نفسه، إعراب الأعضاء عن آراء بلدانهم أو اعتقادها أو موقفها إزاء المسألة قيد النظر في المجلس.

وفي ذلك الصدد، أرحب بالسيد ليونارد شي أوكيتوندو، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتكامل الإقليمي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأشكر السيد أوتيمي والسيدة

الصعوبة البالغة. يمكن فهم محاولات حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية للحد من نطاق أعمال بعثة منظمة الأمم المتحدة وللسعي لوضع استراتيجية للخروج.

وفي الختام، أود أن أوضح بجلاء أنه لا يوجد مزيد من الوقت الآن للمناورات السياسية. فقد حان الوقت لتلتزم الجهات الفاعلة السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية بتنفيذ الاتفاق الذي وقعته هي نفسها. فشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية يستحق استقرارا وديمقراطية وسلاما في بلدهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لنائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتكامل الإقليمي في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد شي أوكيتونندو (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): أود أولاً أن أهنيكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس. يتشرف وفد بلدي للغاية بأن يرى المملكة المتحدة - وهي بلد صديق - توجه مداورات المجلس. وأود أن أشكر المجلس على إتاحة هذه الفرصة لي للتكلم في جلسة اليوم بشأن الحالة في بلدي، جمهورية الكونغو الديمقراطية.

كما أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالأمين العام أنطونيو غوتيريش وأعرب له عن أطيب التمنيات نيابة عن حكومة بلدي وهو يتولى، مثله في ذلك مثل سلفه، المهمة النبيلة الموكلة إلى الأمم المتحدة لإحلال السلام الذي تشتد حاجة البلدان إليه في جميع أنحاء العالم، بما فيها بلدي. وكذلك أغتنم هذه الفرصة لأشكر مجلس الأمن، بالنيابة عن حكومة وشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية، على ما بذله من جهود متواصلة لا تكل خلال السنوات العديدة الماضية من أجل صون سيادة بلدي وسلامته الإقليمية وكفالة السلام والاستقرار فيه.

بل بالأحرى يمتد إلى مناطق أخرى مثل مقاطعات كاساي ووسط الكونغو وتنجانيقا. إن أعمال العنف بين الطوائف والتحديات أمام سلطة الدولة آخذة في الازدياد، إلى درجة أن الأمم المتحدة ظلت أيضاً من الضحايا، مع الاختفاء مؤخرا لاثنتين من أعضاء فريق الخبراء التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤). وبالمثل، فإن خطر العنف في المناطق الحضرية الرئيسية يزداد أيضاً فيما يقترب موعد إجراء الانتخابات.

ومن الاتجاهات الأخرى المنذرة بالخطر الزيادة الكبيرة في انتهاكات حقوق الإنسان، التي تعزى بالدرجة الأولى إلى تقلص الحيز الديمقراطي. وتؤكد أوروغواي مجدداً على أن المسؤولية عن حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترامها تقع على عاتق السلطات الوطنية، تماماً مثلما يجب عليها نفسها أن تبدي أقصى درجات ضبط النفس في استجاباتها للاحتجاجات المشروعة للسكان. وبالمثل، نناشد أعضاء المعارضة التصرف بمسؤولية في كفالة تنظيم مظاهرات سلمية.

وفي الأيام المقبلة، سيجري المجلس مفاوضات لتجديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتعتقد أوروغواي أن توصيات الأمين العام بتجديد ولاية البعثة صحيحة ومسؤولة ومتكيفة مع الحقيقة على أرض الواقع. وفي ذلك الصدد، نرى أنه، بالإضافة إلى بذل المساعي الحميدة ودعم العملية السياسية، وهو أمر بالغ الأهمية في هذا الوقت، يجب أن تحظى البعثة بالولاية والموارد المناسبة التي من شأنها زيادة قدرتها على حماية المدنيين ورصد قضايا حقوق الإنسان، ولا سيما حيثما يكون هناك خطر كبير للعنف الحضري خلال الفترة الانتخابية المقبلة.

وفي حالة سياسية شديدة التوتر، حيث تدهورت البيئة الأمنية ووقعت انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، فإن من

ويجب الاعتراف، بعد تقييم هذين الاتفاقين، بأن نفس المسائل التي أثبتت في مقر الاتحاد الأفريقي قد تم تناولها كذلك في أبرشية كينشاسا أثناء توقيع الاتفاق في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وأثارت تعليقات مماثلة. وشملت تلك المسائل التزام جميع الأطراف باحترام الدستور وقوانين البلد احتراماً دقيقاً؛ وتأكيد استمرارية الدولة ومؤسساتها؛ وتعيين رئيس وزراء من المعارضة؛ وإنشاء هيكل لرصد الاتفاق؛ وإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية ووطنية وعلى مستوى المقاطعات في تسلسل واحد؛ والجدول الزمني للانتخابات؛ والاعتراف باللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة بوصفها الجهة المنظمة للانتخابات في البلد.

ويهيمن على الحالة السياسية حالياً تنفيذ الاتفاق السياسي المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، فضلاً عن الانتهاء من ترتيباته المحددة. وفي هذه المرحلة، لا تزال هناك نقطتا اختلاف في تنفيذ الاتفاق. وهما تتعلقان بإجراءات تقديم مرشح لمنصب رئيس الوزراء، وكذلك باختيار بديل عن رئيس المجلس الوطني لرصد الاتفاق. ويتعلق هذا الترتيب تحديدًا بتعيين رئيس الوزراء؛ وإنشاء الحكومة؛ وتشكيل المجلس الوطني لرصد الاتفاق؛ والجدول الزمني لتنفيذ الاتفاق؛ وتنشيط اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة وتحديد المجلس الأعلى للوسائط السمعية والبصرية والاتصالات.

وفيما يتعلق بتعيين رئيس الوزراء، طُلب من التجمع تقديم قائمة بأسماء ما لا يقل عن ثلاثة مرشحين لهذا المنصب، يختار رئيس الدولة واحداً من بينهم، وفقاً للمادة ٧٨ من الدستور. وقد عُيّن رئيس المجلس الوطني لرصد الاتفاق بتوافق الآراء وينبغي تعيين رئيسه الجديد بنفس الطريقة. وبالنظر إلى أنه يجب أن يكون رئيس المجلس الوطني لرصد الاتفاق أحد أعضاء المعارضة، طلبت الحكومة من المعارضة، وخاصة التجمع، تسوية الشقاق الذي يدب في صفوفها والاتفاق على

يخطط وفد بلدي علماً بتقرير الأمين العام (S/2017/206) عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي قدمه السيد مامان سيديكو، الممثل الخاص للأمين العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وللتوضيح، أعتقد أن من المهم إعادة تناول عدد من النقاط في التقرير، ولا سيما فيما يتعلق بالحالة السياسية والعملية الانتخابية والحالة الأمنية وحالة حقوق الإنسان والحوار الاستراتيجي بين الحكومة والبعثة.

فيما يتعلق بالحالة السياسية، فقد أعربت الطبقة السياسية الكونغولية ككل - فضلاً عن أصحاب المصلحة الآخرين في البلد - عن الحاجة المشروعة لإجراء حوار سياسي شامل للجميع لمعالجة الأزمة الاجتماعية والسياسية التي يواجهها بلدي. وفي هذا الصدد، دعا فخامة الرئيس جوزيف كابيلا كابانغي، في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ إلى إجراء حوار سياسي وطني شامل للجميع بعد ثمانية أشهر من المحادثات التمهيدية مع المعارضة. وأدى ذلك الحوار إلى توقيع اتفاقين، أحدهما في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ في مقر الاتحاد الأفريقي، في أعقاب وساطة قام بها الاتحاد الأفريقي برئاسة السيد إيدم كودجو، والآخر في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ في أبرشية كينشاسا تحت رعاية المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو. وعلى الرغم من أن كلا الاتفاقين استهدف استكشاف السبل والوسائل الكفيلة بتنظيم انتخابات حرة وديمقراطية وشفافة من خلال الإدارة التوافقية لفترة ما قبل الانتخابات، فقد اعتُبر الحوار الذي أجري في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ غير شامل بسبب عدم مشاركة تجمع القوى السياسية والاجتماعية من أجل التغيير في جمهورية الكونغو الديمقراطية والجهة من أجل احترام الدستور وجزء من المجتمع المدني فيه. كما أن المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو علق مشاركته.

تعترم اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة استكمال جميع المراحل ومعالجة كل المتطلبات التقنية المتصلة بالإصلاح الكامل للسجل الانتخابي، وهو الشرط المسبق لإجراء الانتخابات. وكما ذكرت اللجنة الانتخابية في تقريرها المقدم إلى أفرقة خبراء اللجنة الخامسة بمناسبة بعثتها إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في شباط/فبراير، - والذي قُدمت نسخة منه كذلك إلى المجلس - فإن دعم بعثة الأمم المتحدة يواجه بعض التحديات، مما يعطل الجدول ويتسبب في تأخيرات في توفير المواد الانتخابية. ولإعطاء مثال واحد على ذلك هو مثال مقاطعة أوبانغي الشمالية، لم تنظم البعثة، من بين الرحلات العشرين المقررة سوى رحلتين ورحلة أخرى بطائرة خاصة حملت ثلاثة أطنان، مما أدى بالتالي إلى تأخير العمليات لعدة أيام.

وتلتزم الحكومة بعدم ادخار أي جهد لتمكين اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، وبتعاون من الطبقة السياسية الكونغولية بالكامل، منهيئة البيئة لعملية انتخابية سلمية وشفافة وذات مصداقية.

ومن ثم، فإنها تدعو المجتمع الدولي وكذلك جميع الشركاء إلى المشاركة بفعالية في تعبئة الموارد لتشجيع إجراء الانتخابات في بلدي بإزالة جميع الشروط المسبقة.

وفي مجال الأمن، أعتقد أنه من المفيد الإشارة إلى أن المناطق الـ ١٤٨ التي تشكل التقسيمات الإدارية الفرعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية تخضع لسلطة الدولة الكونغولية، ولم يكن الحال كذلك قبل بضع سنوات. ومن ثم، فإنه ينبغي الإشارة إلى هذا التطور الإيجابي على الرغم من وجود بعض يؤر التوتر بصورة متقطعة.

ويبرز التقرير قيد النظر الحالة المثيرة للقلق السائدة في الجزء الشرقي من بلدي في ظل استمرار وجود تحالف القوى الديمقراطية وجيش الرب للمقاومة والقوات الديمقراطية لتحرير

مرشح ليحل محل إيتين تشيسيكيدى. وتود الحكومة أن تطمئن المجلس إلى أنها لا تؤخر بأي وجه من الوجوه تنفيذ الاتفاق. ويعزى التأخير في العملية إلى ظروف خارجية، لا سيما وفاة السيد تشيسيكيدى، الأمر الذي أجبر المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو على تعليق عمله. ونحن نعتقد أنه مع استئناف المفاوضات في ١٦ آذار/مارس، فإن الأطراف ستجد وسيلة للتوصل إلى اتفاق بشأن تلك النقاط الخلافية.

أنتقل الآن إلى مسألة الانتخابات، وأشار إلى أن الرئيس أكد في خطابه إلى الأمة بمناسبة نهاية السنة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ أنه مصمم على مواصلة عملية تنظيم الانتخابات. وتعمل الحكومة، في ذلك الصدد، لحشد الموارد اللازمة لتلبية احتياجات اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة. وعمليات مراجعة الجدول الزمني للانتخابات التي بدأت في تموز/يوليه ٢٠١٦ جارية في مختلف المقاطعات في جميع أنحاء البلد. وفي هذا الصدد، ينبغي ملاحظة أنه من بين مقاطعات البلد وعددها ٢٥ مقاطعة، بالإضافة إلى مدينة كينشاسا، تشمل هذه العمليات بالفعل ١٣ مقاطعة. وبدأت اللجنة الانتخابية بالفعل توفير المواد الانتخابية في المقاطعات الـ ١٣ المتبقية. وقد سُجل بالفعل، حتى الآن، ما يقرب من ٢٠ مليون ناخب من بين ٤١ مليون شخص يتوقع أن يتم تسجيلهم في جميع أنحاء البلد. وغني عن القول أن النتائج الهامة التي حققتها اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة حتى الآن تعزى أساساً إلى جهود الحكومة التي تغطي بنفسها التكاليف المختلفة للعمليات.

وفيما يتعلق بالدعم المقدم من شركائنا، تجدر الإشارة إلى أنه لم يتسن تمويل سوى ٦ في المائة من مجمل الميزانية المتعددة الأطراف البالغة ١٢٣ مليون دولار المخصصة لمشروع دعم الدورة الانتخابية في الكونغو. وبالإضافة إلى ذلك، ووفقاً للمعلومات المتاحة لنا، فإن ذلك الحد الأدنى من التمويل قد مُنح للمنظمات غير الحكومية والكنائس. وفي ٣١ تموز/يوليه،

وفي آذار/مارس ٢٠١٦، أبلغت حكومة بلدي المجلس (انظر S/PV.7654) بالحالة في ما يتعلق بالمتمردين السابقين من حركة ٢٣ مارس (M-23) حيث أشارت إلى اختفاء العديدين منهم من معسكر بيهانغا في أوغندا، والذي كان قد جرى تجميعهم فيه. وكما يلاحظ المجلس، فإن أولئك المتمردين السابقين الذين التزموا، بموجب إعلان نيروبي بعدم اللجوء إلى الأسلحة كوسيلة للمفاوضات مرة ثانية أبداً وبأن يصبحوا حزبا سياسيا، قد أظهروا إلى حد كبير سوء نواياهم بانتهاكهم لالتزامهم عمدا. ولعل أعضاء المجلس يذكرون أنه وفقا لإعلان نيروبي، وافق رئيس الجمهورية على قانون للعفو بغية تيسير عودة هؤلاء المقاتلين السابقين. ومن بين المقاتلين السابقين المؤهلين لإعادة إلى الوطن بموجب ذلك القانون، لم يوافق سوى عدد صغير على إعادتهم من أوغندا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعلى الرغم من جميع الخطوات، التي اتخذتها الحكومة لإقناع الذين بقوا بالعودة إلى البلد، لم يتم التوصل إلى أي نتائج مرضية.

وفي السياق نفسه، رفضت قيادة حركة ٢٣ مارس الإنذار النهائي الصادر في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ عن المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى من أجل العودة غير المشروطة لجميع عناصر الحركة من الكونغوليين وغير الكونغوليين الذين لجأوا إلى أوغندا إلى الوطن، واحتجزت أولئك المتمردين السابقين رهائن. وتدين حكومة بلدي الأنشطة العسكرية للمتمردين السابقين وتدعو المجلس إلى النظر في فرض جزاءات ضدهم، وفقا للقرار الذي اتخذته في نيويورك في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ رؤساء الدول الموقعة على الاتفاق الإطاري خلال الاجتماع السادس الرفيع المستوى لآلية الرقابة الإقليمية التابعة للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

رواندا، فضلا عن العديد من الجماعات المسلحة الوطنية. وفيما يتعلق بتلك المسألة، أود أن أطمئن مجلس الأمن إلى أن قواتنا المسلحة، التي قدمت تضحيات كبيرة في مكافحة القوى السلبية، لا تزال مصممة على المثابرة في مهمتها النبيلة حتى يتم القضاء تماما على أولئك المجرمين بحيث يمكن لأبناء شعبنا العيش في سلام على نحو مستدام والمساهمة في تنمية بلدهم.

ولتحقيق هذا الهدف، ستواصل قواتنا المسلحة التعاون مع بعثة الأمم المتحدة. غير أنه بالنظر إلى النتائج المختلطة التي تحققت من خلال هذا التعاون، تعتقد حكومة بلدي أنه يجب إجراء تقييم موضوعي لتحديد الثغرات في تنفيذ الالتزامات ليتسنى لنا تحسين الكفاءة القتالية للقوات. ومن غير المقبول أن تكون أكبر بعثة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في العالم، والتي تنتشر في بلدي منذ قرابة ٢٠ عاما، عاجزة، رغم الوسائل المتاحة له، عن إنهاء أزمة مستمرة منذ سنوات عديدة.

وفي هذا الصدد، فإن تحديد ولاية البعثة، وهو أمر نؤيده، يجب أن يراعي تطلعات الشعب الكونغولي الذي يمثل غاية ما يتمناه في أن يتم القضاء تماما على القوى السلبية ومختلف الجماعات المسلحة التي يعج بها الجزء الشرقي من البلد. وتحقيقا لتلك الغاية، لا بد من تعزيز الفعالية التشغيلية لقوات الأمم المتحدة، ولا سيما قوة لواء التدخل، حتى يمكنها الاضطلاع بالمهمة التي أنشئت من أجلها - وهي مهمة اضطلعت بها بشكل جيد جدا في بداية ولايتها. ويجب أن يقرن تعزيز الفعالية بعدة أمور: أولا، إذا لزم الأمر، إضافة وحدة لواء تدخل ثانية؛ وتوفير وسائل ومعدات كافية لمكافحة التهديدات غير المتناظرة التي تواجهها على أرض الواقع مكافحة فعالة؛ وتحسين التعاون وتبادل المعلومات مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما في ما يتعلق بالمعلومات التي تجمعها الطائرات من دون طيار.

تلك القوة السلبية. وهذا النداء يمكن أن يكون بمثابة إجراء تشجيعي لإقناع المقاتلين من بينهم الذين لم يلقوا أسلحتهم بعد بالقيام بذلك.

وأود أن أتناول حالة عضوي فريق خبراء الأمم المتحدة اللذين اختفت آثارهما وفُقد في كاساي. إن حكومة بلدي تشجب هذا الاختفاء المثير للقلق وتبدي التزامها ببذل كل جهد ممكن لمعرفة المزيد من المعلومات. وفي الوقت الحاضر، تجري قوات أمن بلدي تحقيقات بنشاط بالتعاون مع البعثة من أجل العثور عليهما.

ولا يفوتني أن أختتم بياني دون أن أتكلم بإيجاز عن الحالة في ما يتعلق بالتوترات التي تشهدها بعض أنحاء البلد. وبخصوص أعضاء ميليشيا كاموينا نسابو، فقد تم التوصل إلى اتفاق مع أفراد أسرة الزعيم التقليدي لتلك المجموعة. وعقب ذلك الاتفاق، المبرم في ١٩ آذار/مارس ٢٠١٧، وافق أعضاء الميليشيا في كانانغا على إلقاء أسلحتهم. وفي تنجانيقا، أدت الجهود التي تبذلها الحكومة إلى تسوية ودية للتراع بين مجموعة لوبا وجماعة توا، أو الأقزام، العرقيتين. وفي كونغو سنترال وكينشاسا، عاد الهدوء في صفوف أتباع بوندو ديا كونغو بعد اعتقال بي مواندا نسيمي.

وفي ما يتعلق بمسألة الحوار الاستراتيجي، تجدر الإشارة إلى الاجتماع الذي عُقد خلال الفترة من ٩ إلى ١٩ آذار/مارس ٢٠١٦ في كينشاسا بين الحكومة وبعثة الأمم المتحدة وأسفر عن توقيع الطرفين على الاتفاقات التالية. في جميع المناطق المعنية، بما فيها كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، هناك ما يبرر تخفيض حجم القوة. وفي مناطق أخرى، مثل مقاطعات تشوبو وتنجانيقا وأويلي العليا، فإنه لا مبرر لوجود القوة باستثناء وحدة حماية المدنيين. وبخصوص غالبية التحديات الأمنية المتبقية، فإن قوة البعثة، باستثناء لواء التدخل، لم تعد هي الوسيلة المناسبة للتعامل معها. وجميع الإجراءات تقريبا

وعلاوة على ذلك، يأسف بلدي لنفاق بعض البلدان المجاورة وغياب التعاون الصريح من جانبها في حل المسألة. ومن ثم، فإن جمهورية الكونغو الديمقراطية تطلب إلى المجلس دعوة تلك البلدان إلى احترام الالتزامات التي قطعتها بحرية بموجب الاتفاق الإطاري وترجمتها إلى إجراءات وإيجاد حلول سياسية للعقبات التي تحول دون عودة المتمردين السابقين إلى الوطن.

وفي ما يتعلق بوجود مقاتلين من الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في صفوف المعارضة في بلدنا، ومن دون إعادة سرد تفاصيل هذه المسألة، فإن من المهم التشديد على أن الرسالة الموجهة إلى البعثة في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ وتلك الموجهة إلى المجلس في ٩ كانون الثاني/يناير تعبران بوضوح عن موقف حكومة بلدي. وكما هو محدد في هاتين الرسالتين، يدعو بلدي الأمم المتحدة إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لإجلاء هؤلاء المقاتلين عن أراضينا كي تجنبنا أن نعيش مجددا حالة مماثلة لتلك التي عايشناها مع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

وفي ما يتعلق بهذه القوة السلبية الأخيرة، أعتقد أنه من المهم أن نذكر المجلس بمقاتلي القوات الديمقراطية الـ ٣٤٠ الذين سلموا أنفسهم طوعا قبل عامين، فضلا عن معاليهم، والذين ما زالوا يعيشون حتى اليوم في معسكرات للمرور العابر في كانيوباغونغو بكيفو الشمالية ووالونغو بكيفو الجنوبية وفي كيسانغاني بمقاطعة تشوبو. وعلى الرغم من أننا نقدر الرعاية التي توفرها بعثة الأمم المتحدة هؤلاء المقاتلين السابقين، فإن حكومة بلدي تجد نداءها، أمام المجلس، إلى المجتمع الدولي من أجل إعادتهم إلى بلدهم الأصلي أو إعادة توطينهم في بلد ثالث عدا بلدان منطقة البحيرات الكبرى. وحكومة بلدي لا تستطيع فهم حقيقة أن هذا النداء لم يجد حتى الآن صدى إيجابيا لدى المجتمع الدولي، الذي ما فتئ يصر على استئصال

الإنسان. ففي تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٦، قام مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ورئيس اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب بزيارة جمهورية الكونغو الديمقراطية وأقرا بوضوح في نهاية الزيارة أن الحكومة قد إحرزت تقدما كبيرا في هذا المجال.

وبغية تجنب التجربة المحزنة للأحداث التي وقعت يومي ١٩ و ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، نتيجة للتجاوزات بعض أنصار المعارضة الذين هاجموا الناس والممتلكات، فقد تم إيقاف المظاهرات السياسية إيقافا مؤقتا على أساس استثنائي. وفيما يتعلق بحرية الاحتجاجات العامة، فالدستور والقانون بشأن الاحتجاجات العامة أنشأ نظام استخبارات وحيد لتمكين السلطات الإدارية من الإشراف على المتظاهرين وفقا لخط السير المبين والجدول الزمني. ومع ذلك، لا تزال السلطات العامة مسؤولة في المقام الأول عن النظام العام والأمن. وفي هذا الصدد، يمكنها اتخاذ تدابير وقائية ضرورية في مجتمع ديمقراطي لصون النظام العام وتفادي الضرر الذي لا يمكن جبره.

لقد وثقت وزارة الداخلية توثيقا جيدا الأضرار المادية الناجمة عن الأحداث التي وقعت في كينشاسا يومي ١٩ و ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وفتح المدعي العام تحقيقات لتحديد هوية الجناة ومعاقبتهم. ومن بين الـ ١٧٢ من الجناة المزعومين الذين مثلوا أمام المحاكم المختصة، تمت تبرئة ٧٣ شخصا، وصدرت أحكام بحق ٨٣ شخصا تراوحت بين السجن لمدة شهر واحد و ٢٠ سنة، وقد مثل حوالي ٢٠ من القصر أمام محاكم الأحداث. وتجب إدانة الاضطرابات العامة المصحوبة بانتهاكات خطيرة لحقوق المواطنين، التي نظمها مؤخرا أتباع حركات بوندو ديا كونغو في وشط الكونغو وفي كاموبينا بكاساي. وفيما يتعلق بهذه النقطة الأخيرة، نشر شريط فيديو على شبكات التواصل الاجتماعي بشأن موضوع التحقيقات التي أجراها فريق من كبار القضاة في مكتب المدعي العام.

التي سيتم اتخاذها هي في النهاية وبصورة أساسية مسؤولية حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولذلك، فإن الحكومة تدعو مجلس الأمن إلى الاعتراف رسميا باستنتاجات الفريق العامل المشترك التي وقعها الطرفان والتذكير بضرورة تنظيم المرحلة الثانية من الحوار الاستراتيجي بغية وضع الجدول الزمني للانسحاب المنظم والنهائي للبعثة من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وبخصوص خفض الفعلي للقوة، تدعو جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى إجراء تقييم بالاشتراك مع الحكومة وإدارة عمليات حفظ السلام وبمشاركة الشركاء في المنطقة، بما في ذلك الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، للتوفيق بين متطلبات تخفيض القوة وضرورات الصلابة والفعالية.

وفي ما يتعلق بمسألة حقوق الإنسان، فإن الحالة المتعلقة بالحرريات الأساسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا تمثل بأي حال سياسة متعمدة لانتهاك حقوق الإنسان. وبناء على ذلك، فإن ما يحدث يندرج ضمن نطاق المسؤوليات الفردية ولا يمكن بأي حال أن يمر دون عقاب. وفي هذا الصدد، فإن ثمة هيئات مخصصة مكلفة بمهمة استكمال عمل الحكومة في تحسين تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وذلك في إطار شراكة بناءة، وليس في سياق نضال صدامي لا طائل من ورائه. ووجود مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان يشهد على حقيقة أن بلدي قد وافق على أن هذا الهيكل يمكن أن يمثل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان داخل أراضيه، وعلى أن الحكومة تتعاون معه قدر استطاعتها.

ومع ذلك فإن مصداقية التقارير الصادرة عن هذه الهيئة تطرح مشكلة، لأنها غالبا ما تكون غير مدعومة بأدلة. أود أن أشير إلى أن جمهورية الكونغو الديمقراطية لا تزال ضمن البلدان التي تتعاون مع المجتمع الدولي في تعزيز حقوق

وقد أكدت عدم وجود أطفال في القوات المسلحة. وفي ضوء هذه النتائج، فإن حكومتني تطلب أيضا أن يتم شطب اسم جمهورية الكونغو الديمقراطية من قائمة البلدان التي تجند جيوشها لأطفال وتستخدمهم.

وفيما يتعلق ببرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن، وافقت جمهورية الكونغو الديمقراطية وشركاؤها على ميزانية قدرها ٨٥ مليون دولار لتمويل مختلف أنشطة البرنامج على مدى أربع سنوات. ووفقا لهذه الميزانية، تعهدت جمهورية الكونغو الديمقراطية بمبلغ ١٠ ملايين دولار، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بمبلغ ٨ مليون دولار، والبنك الدولي والشركاء الآخرون من المفروض أن يقدموا مبلغ ٦٧ مليون دولار. بالإضافة إلى بلدي وبعثة الأمم المتحدة، التي دفعت نصيبها، لم يصرف ما تعهد به سوى البنك الدولي والسويد اللذين صرفا مبلغ ٢١,٥ مليون دولار. ولا تزال هناك فجوة كبيرة غير ممولة تبلغ نحو ٥٠ مليون دولار.

وعلى الرغم من هذه الحالة، ومن الـ ٢٠٥ ١٥ مقاتلا سابقا من مختلف الجماعات المسلحة التي تنشط في شرقي البلد، تم حتى الآن تسريح وإعادة إدماج ٨١٢ ٤ فردا، وتسريح ٧٦٣ ٣ فردا وإعادة إدماجهم إلى مجتمعاتهم المعنية لغايات إعادة الإدماج بعد إكمال برنامج التدريب المهني، وتسريح ٥٢٩ مقاتلا سابقا من حركة ٢٣ مارس وتم إعادة إدماجهم إلى مجتمعاتهم المحلية، وتسليم ٢٥ مقاتلا أجنبيا إلى بعثة الأمم المتحدة كي يعادوا إلى بلدانهم الأصلية.

ويتمنى الشعب الكونغولي وحكومة بلدي أن تمديد ولاية البعثة المقبل سيحقق السلام نهائيا للجميع بإنهاء المأساة اليومية التي يعاني منها الشعب في الجزء الشرقي من بلدي لسنوات عديدة.

وفي هذه المرحلة من التحقيق، أعلن المدعي العام العسكري، في مؤتمر صحفي عقده بكينشاسا يوم السبت ١٨ آذار/مارس، أنه تم إلقاء القبض على سبعة متهمين، جميعهم من عناصر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بمن فيهم ضابطان برتبة رائد يعملان كقائد ونائب قائد للعمليات. وأسفرت العمليات والتحقيقات الميدانية عن اعتقال المتهمين المزعومين بارتكاب الجرائم التالية: جرائم الحرب بالقتل وجرائم الحرب بالتشويه، وجرائم الحرب بالمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة، ورفض الإبلاغ عن جرائم ارتكبتها أشخاص خاضعون للولاية القضائية العسكرية.

وبالمثل، فيما يتعلق بالتخريب الشرير الذي لحق بممتلكات الكنيسة الكاثوليكية في كل من كينشاسا ولوبومباشي في شباط/فبراير ٢٠١٧، دأبت المحكمة على بذل هودها الدؤوبة لتحديد هوية الجناة ومعاقبتهم.

وفيما يتعلق بالعنف الجنسي، فإن جمهورية الكونغو الديمقراطية هي الآن على درب توطيد التقدم المحرز في سياستها لمكافحة هذه الآفة بجميع أشكالها. ومنذ عام ٢٠١٣، كشف تقرير الأمين العام الأولي عن العنف المتعلق بالتزاع عن انخفاض في قضايا العنف الجنسي في بلدي. وهذا الانخفاض الملحوظ ناجم عن ما يضطلع به الجهاز القضائي بوجه عام، ولا سيما القضاء العسكري، من عمل منهجي لمكافحة الإفلات من العقاب.

وفي ضوء هذه الاعتبارات، ترى حكومة بلدي أنه من الضروري الآن إقامة حوار شامل مع الأمم المتحدة لإزالة اسم الجمهورية الكونغو الديمقراطية من قائمة البلدان التي ترتفع فيها مستويات الاغتصاب. وعلى نفس المنوال، نشطت الحكومة في مكافحة تجنيد الأطفال في القوات المسلحة. وتجسدت هذه الجهود في مراجعة أجرتها في عام ٢٠١٥ شركة سويدية مستقلة تدعى "MO للاستشارات" بالتعاون مع اليونيسيف،

وفي الختام، أود أعرب عن امتنان حكومتي للسيد مامان صديقو، الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسيد سعيد جينيت، المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا على التزامهما وتفانيهما تجاه قضية بلدي ومنطقة البحيرات الكبرى.

والسيدة ماري - مادلين كالالا، على سفرهما إلى نيويورك لتقديم إحاطة إعلامية لمجلس الأمن. فالإحاطتان الإعلاميتان زودتنا بنظرة متعمقة قيمة في لحظة هامة يمر بها بلدهما.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٠٥.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر بحرارة جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية، ولا سيما السيد أوتومي